بنظير ذلك اي مما ذهبوا اليه من جعل الخلف عن الضمير اذا لم يحصل لبس ولا
وجب التصريح قوله وهو ما سكن اي لايهامه ان الباب صفة لزيد مع كون المراد
انها بزوان الباب مبتدا ثان فعلما كان هو ما الخلف المراد كان تركيبا فاسدا قوله
نحو ولباس التقوى ذلك خير اي في قراءة من رفع اللباس فهو مبتدا وذلك مبتدا
ثان خبره خير والجملة خبر الاول والرابط الاشارة هكذا قال ابن مالك تبعا لابن
عصفور ويحتمل كون اسم الاشارة بدلا او بيانا فيكون الخبر مفردا وجوز الفارسي
كونه صفة ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف قوله او اعادته
بلفظه لا يختص ذلك بمواقع التفخيم وان كان كثيرا فيها لان وضع الظاهر موضع
الضمير قياسي مطلقا وان لم يكن بلفظ الاول الا انه في مواقع التفخيم اكثر ومذهب
سيبويه الجواز في غيرها مختص بالشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قوله
نحو الحاقة ما الحاقة ما مبتدا ثان خبره ما بعده وصح الابتدا بها وان كانت نكرة
عند الجمهور لعمومها قوله او اعادته بمعناه اي حال كون الاعادة ملتبسة
بمعناه بان يكون المعنى بلفظ اخر قوله نحو زيد نعم الرجل مثله نعم الرجل زيد
على القول بان زيد مبتدا خبره الجملة قبله فزيد داخل في عموم الرجل بناء
على ان ال للجنس المستغرق لا للعهد كما هو المشهور ويؤخذ من كلام السيد ان العموم
في ذلك بدلي حيث قال ان اللام في ذلك للجنس اي الماهية التي هي جنس لزيد
يطلق عليه وعلى غيره بما ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو فيكون رابطا له
بزيد الظاهر انه على هذا ليس من اعادة المبتدا بمعناه لان المأخوذ من فحوى
كلامهم ان الاعادة بالمعنى ان يكون بلفظ دال على المعنى بخصوصه بحسب الوضع
تدبر قوله فاما القتال لا قتال لديكم تمامه ولكن سيرا في عراض المواكب
فقوله لا قتال لديكم خبر المبتدا ولا ضمير فيه لكن لما كانت لا لنفي الجنس استلزم
نفيه نفي كل فرد من افراده فدخل تحته الفرد المذكور وحذفت الفا للضرورة
والعراض بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة الناحية قوله وهو غير جائز

قد يقال

قد يقال لا مانع من التزام جوازه اخذا من هذا الكلام لما افاده سم قوله فلا
ولو ان يخرج المثال الخ الظاهر ان المراد به زيد نعم الرجل في لا يقول له وعلى ان ال
الخ ويحتمل ان يراد به ما يشمل البيت بجعل ال في المثال للجنس ولا ينافي هذا
التمحل كون لا لنفي الجنس لجواز ان يراد بالمبتدا الجنس ايضا ويحتمل كون القتال
في البيت مرفوعا بفعل الشرط المحذوف والمعنى مهما يذكر القتال فلا قتال
لديكم على حد ما قاله سيبويه في اما علم فعالم قوله بنا على ... اي
على ما قاله ابو الحسن وقوله وعلى ان الخ اي وبناء على ما ذكر قوله لا للجنس
قد يقال يصح كونها للجنس ويدعى ان الجنس هو زيد مبالغة قوله وانسان
عيني الخ انسان العين المثال الذي في سوادها ويحسر بضم السين اي ينكشف
ومصدره الحسور والماء فاعله ويجم بضم الجيم وكسرها اي يكثر ويجتمع
والشاهد في قوله فيبدو فان ضميره عائد الى المبتدا او يحتمل ان يكون اصله
يحسر الماء عنه وانما اكتفي بوجود الرابط في الجملة المعطوفة بالفا لان الفا
لشدة ربطها احدى الجملتين بالاخرى صيرتهما كالجملة الواحدة قوله
واما نشرطا الخ انما اكتفي بوجود الرابط فيها لانها مفيدة للجملة قبلها
فهي بمنزلة الجزء منها قوله وان ذكر الخ قال البهوتي في الجملة ان كانت نفس
المبتدا في المعنى لم تحتج الى روابط وقد جعلوا من ذلك الجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان كقوله عز من قائل قل هو الله احد على احد الاقوال فيه ومعلوم
انه ليس المراد بها اللفظ لكن فيها اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معنى الجملة
المركب ففيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشان وانما الشان مضمون
الجملة الذي هو مفرد مثلا الظاهر في المثال انه ليس الشان مجموع معنى اسمه
ومعنى احد والنسبة بل الوحدانية وان جعل الخبر مضمون الجملة الذي هو مفرد
فكل جملة كذلك لان الخبر لا بد من اتحاده مع المبتدا بحسب الذات ولا يتحد به
كذلك الا مضمون الجملة الذي هو مفرد فكيف تتميز هذه التجربة اهـ وقد

Copyright © King Saud University